الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-54097 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/66/32 و A/66/118 و Corr.1 و A/66/397)

١ - **السيدة ولديجورجيس** (رئيسة لجنة المؤتمرات): قالت وهي تعرض تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١١ (A/66/32)، إن الدورة الموضوعية للجنة كانت مقتصدة في استخدام الورق لأول مرة: حيث نشرت الوثائق في موقع شبكي مخصص، ووفرت الأمانة العامة الحواسيب الحجرية والدعم التقني، وخدمات الطباعة عند الطلب.

٢ - وأدرجت مناقشة الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٣ في الفصل الثاني من التقرير. وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام بأن تتضمن الولايات التشريعية الجديدة المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالاجتماعات والوثائق، من أجل تمكين الأمانة العامة من إجراء تقييم كامل للاحتياجات من حيث خدمات المؤتمرات التي قد تكون لها آثار في الميزانية البرنامجية، رأت اللجنة أنه يتعين أن تكفل الدول الأعضاء والأمانة العامة أن يكون تخطيط الاجتماعات عملية تعاونية. ويعكس مشروع القرار المقترح الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير توصيات اللجنة بشأن هذه المسألة.

٣ - وتمكنت اثنتان من الهيئات الحكومية الدولية الثلاث التي لم تفلح في الوصول بمعدل الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات إلى الرقم المرجعي البالغ ٨٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، من تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١١. ولذلك اجتمعت الرئيسة مع رئيس الهيئة الثالثة فقط، وهي لجنة الاشتراكات، بغية اقتراح طرائق لتحسين معدل استخدام اللجنة للموارد. وبعد أن أوضح رئيس لجنة الاشتراكات أن اللجنة كثيرا ما تجرى مداولاتها في هيئة مشاورات غير رسمية تستغرق ساعات طويلة، وأن مناقشة جدول الأنصبة المقررة المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٢ ستكون على الأرجح أكثر صعوبة مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب الأزمة الاقتصادية، أخذ على عاتقه مهمة عرض هذه المسألة على المكتب والأعضاء.

٤ - وكان القلق إزاء انخفاض معدل استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٠، قد دفع لجنة المؤتمرات إلى أن توصي بأن يواصل الأمين العام استكشاف سبل جديدة لرفع معدل الاستخدام.

٥ - وفيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة معلومات عن الوفورات المالية ومعلومات مستكملة عن إعداد تعديلات منسقة لنشرات الأمين العام بشأن مبدأ المساءلة والمسؤولية المشتركة بين وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العامين لمراكز العمل الثلاثة الأخرى؛ فيما يختص بتدابير مواصلة السعي إلى الحصول على تقييم من قبل الدول الأعضاء، وبالمشروع النموذجي لساعات العمل المرنة.

٦ - وكانت اللجنة قد ناقشت مقترح تعديل الإطار الزمني لتجهيز الوثائق بحيث تقدم المخطوطات قبل ١٠ أسابيع من انعقاد الاجتماعات وتصدر قبل ٤ أسابيع من موعد الانعقاد، وتتاح فترة ٦ أسابيع للتجهيز عوضا عن الأسابيع الأربعة المخصصة لذلك الآن. ومن شأن هذا التغيير، الذي يتيح إمكانية تسلسل التجهيز عوضا عن التجهيز المتوازي، أن يحقق كفاءة التكلفة ويحسن النوعية. وفي ضوء عدم التوصل إلى توافق في الآراء، أحيلت المسألة إلى اللجنة الخامسة.

٧ - ولأغراض كفالة تقديم الوثائق في حينها، أوصت لجنة المؤتمرات بأن تطلب الجمعية العامة المزيد من الصرامة في تطبيق نظام الجدولة الزمنية لتجهيز الوثائق، وأن تحث الإدارات على تحقيق هدف الوصول بمعدل الالتزام بالمواعيد النهائية إلى نسبة ٩٠ في المائة.

٨ - وعمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على توفير خدمات اجتماعات مقتصدة في استخدام الورق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وفي فيينا، تولت لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي الريادة في مجال استخدام الملفات الصوتية الرقمية لتسجيل المناقشات. وفي جنيف، مثل إيجاد بديل للوثائق الرسمية المكتوبة إحدى المسائل الملحّة نظرا للتراكم الكبير في المحاضر الموجزة لمجلس حقوق الإنسان. وطلب مشروع القرار إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الدروس المستفادة من الاجتماعات التي تستخدم مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق على أساس تجريبي بموافقة الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٩ - وبعد أن نظرت اللجنة في مسألة إصدار المحاضر الموجزة باللغة الأصلية فقط (الإنكليزية أو الفرنسية) وتكميلها بنظم بديلة، رأت أنه من الأوفق إحالة الموضوع إلى اللجنة الخامسة.

١٠ - وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، رحب أعضاء لجنة المؤتمرات بمبادرات الاتصال والتدريب التي اتخذت بهدف معالجة مسألة استبدال الموظفين المتقاعدين في دوائر اللغات. وأعربوا عن القلق لقلة عدد المتقدمين من الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة، كما أعربوا عن الانزعاج لعدم التوقيع على أية مذكرات تفاهم مع مؤسسات في أمريكا اللاتينية، بينما جرى التوقيع على مذكرتين فقط من هذا القبيل مع جامعتين في أفريقيا. وطلب إلى الأمين العام في مشروع القرار بذل مزيد من الجهود لمعالجة هذه الحالة.

١١ - وفيما يختص بمقترح الحد من طول وثائق هيئات المعاهدات، أشير إلى أن اللجنة لا تملك الولاية التشريعية على هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأنه يتعين أن يكون التعامل مع التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية أكثر مرونة من التعامل مع تقارير الأمانة العامة فيما يتعلق بتحديد عدد الكلمات. وجددت اللجنة طلبها لتوفير معلومات عن عملية التخلي عن هذا الشرط.

١٢ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أعرب، أثناء عرضه لتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/66/118 و Corr.1)، عن الأمل في أن يحدو نجاح تجربة لجنة المؤتمرات في عقد اجتماعات مقتصدة في استخدام الورق بالهيئات الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وقال إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تقف على أهبة الاستعداد لتلبية طلبات الاجتماعات الواردة في قرارات الجمعية العامة. بيد أن عدم وجود معلومات مصاحبة عن الطرائق أعاق تقييم احتياجات خدمات المؤتمرات التي قد تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية. ومن شأن التعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة في التخطيط للاجتماعات أن يكفل قابلية التنبؤ وكفاءة استخدام الموارد. وأشار السيد شعبان إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد تناولت هذه المسألة في تقريرها (A/66/397)، وحث لجنة المؤتمرات على دعم موقف اللجنة الاستشارية.

١٣ - ورحب بنتائج مشاورات رئيس لجنة المؤتمرات مع الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التي استخدمت أقل من ٨٠ في المائة من موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها على مدى ثلاث سنوات متتالية، وبطلب اللجنة أن تستعرض الهيئات

الحكومية الدولية استحقاقاتها المتعلقة بالاجتماعات وتخطط برامج عملها في ضوء الاستخدام الفعلي للموارد.

١٤ - ولأغراض تنفيذ الأعمال بطريقة أكثر حصافة مع تحقيق انخفاض في الميزانية في فترة السنتين القادمة، اقترحت الأمانة العامة عدة مبادرات حرية بإحداث تغيير نموذجي في توفير خدمات المؤتمرات. وورد تفصيل التدابير ذات الصلة أيضا في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣. وتمثلت المقترحات في إصدار محاضر موجزة باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط، وتكميلها بنظم من قبيل إنتاج المحاضر بلغات أخرى حسب الطلب وإعداد تسجيلات رقمية لها، وإدخال ترتيبات الدفع أولا بأول مقابل تلبية احتياجات الصناديق والبرامج من الوثائق، والطلب إلى هيئات المعاهدات أن تكفل إنفاذ الالتزام بالحد الأقصى لعدد صفحات الوثائق وتغيير الإطار الزمني لتجهيز الوثائق.

١٥ - وأخيرا، اقترح تحقيق اتساق مسارات التسلسل الإداري في الإدارة كي تتاح لوكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد الخطوط العريضة لنموذج مسؤولية مزدوجة لإدارة المؤتمرات، تتولى الأمانة العامة فيه رسم السياسات ووضع الأنظمة والإجراءات والمعايير، بما في ذلك إقامة النظم العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكون رؤساء الأقسام أو المكاتب التنفيذية خارج المقر مساءلين أمام الإدارة أو المكتب المختص في المقر عن تنفيذ تلك السياسات أو الأنظمة؛ ومساءلين أمام رئيس الإدارة أو المكتب المختص على الصعيد المحلي عن جميع الأنشطة الأخرى.

١٦ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال وهو يعرض تقرير اللجنة ذي الصلة (A/66/397)، إن اللجنة ترى أنه يتعين أن تنظر الجمعية العامة في مقترح إدراج جميع المعلومات المتعلقة بالاجتماعات والوثائق في الولايات التشريعية الجديدة، مع أخذ أحكام البند ١٥٣ من النظام الداخلي في الاعتبار، بغرض تمكين الأمانة العامة من تقييم احتياجات توفير خدمات المؤتمرات على نحو كامل.

١٧ - وأعربت اللجنة الإدارية، التي انتابها القلق بشأن تراجع معدلات استخدام المرافق المخصصة للهيئات الحكومية الدولية، عن تأييدها لمقترح الأمين العام بأن تستعرض هذه الهيئات استحقاقاتها المتعلقة بالاجتماعات وتخطط برامج عملها على أساس استخدامها الفعلي لموارد خدمات المؤتمرات. ورحبت أيضا بالتدابير المقترحة لتحسين المستوى العام للاستخدام.

١٨ - وفيما يختص بالإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، رحبت اللجنة الاستشارية بتطبيق قاعدة الجوار باعتبارها وسيلة لتحقيق الكفاءة في مجال ترتيبات السفر. لكنها أشارت إلى أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/118) ليست مفصلة على نحو كاف لتحديد الكفاءات التي تحققت. وأعربت اللجنة عن القلق لعدم إيلاء الاهتمام اللازم لوضع ترتيبات السفر على نحو يحقق الوفورات المتوخاة.

١٩ - وفيما يتعلق باستعراض الأمانة العامة لآليات الكفاءة والمساءلة على نطاق مراكز العمل الرئيسية الأربعة، أكدت اللجنة الاستشارية مجددا ضرورة أن يملك وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات السلطة التي تمكنه من إدارة جميع الموارد المتاحة في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية، بما في ذلك موارد خدمات المؤتمرات في مكاتب جنيف وفيينا ونيروبي، وأن يكون مساءلا عن ذلك. وأعربت أيضا عن تأييدها لاستعراض نشرات الأمين العام بشأن المكاتب

الثلاثة، بهدف تدوين مسؤوليات وكيل الأمين العام والمديرين العامين لهذه المكاتب.

٢٠ - ولاحظت اللجنة الاستشارية تدني معدلات استجابة الدول الأعضاء للدراسات الاستقصائية العالمية بشأن خدمات المؤتمرات، مؤكدة أهمية هذه الدراسات باعتبارها وسيلة هامة لتحديد مدى توفير خدمات ذات نوعية جيدة.

٢١ - ورحبت اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في تطبيق نظام الجدولة الزمنية (الوقتنة) لتجهيز الوثائق. وكان الأمين العام قد أشار إلى أنه بالرغم من التحسن المطّرد في معدل تقديم الوثائق في حينها، يوجد تباين كبير في معدلات التقديم فيما بين الإدارات المعدة للوثائق؛ بينما رأت اللجنة الاستشارية أن المسألة تحتاج إلى مزيد من التمحيص، وأنه من الضروري منح الدول الأعضاء وقتا كافيا لاستعراض الوثائق، على الرغم من الفوائد المحتملة لتعديل قواعد تقديم الوثائق بتطبيق الإطار الزمني الذي يقسم الفترة الزمنية إلى ١٠ و ٦ و ٤ أسابيع.

٢٢ - وتركز النقاش بشأن الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية على نقص موظفي اللغات والتدابير التي تنفذ من أجل اجتذاب الموظفين واستبقائهم. ورحبت اللجنة الاستشارية بعملية استعراض طريقة الامتحانات التنافسية التي تنفذ بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية، وبإدخال نظام آلي أكثر فعالية لعملية الفرز الأولي. ورحبت أيضا بالمشاورات الجارية مع الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات بغرض إدراج الترجمة من خارج الموقع في الاتفاق المبرم بين الرابطة ومنظومة الأمم المتحدة، كي يتسنى الحصول على خدمات الترجمة التحريرية من مترجمين مستقلين يعملون من أي مكان في العالم.

٢٣ - ومع أن اللجنة الاستشارية ترحب بالجهود التي تبذلها الإدارة لاجتذاب المهنيين الشباب من أجل معالجة النقص في عدد موظفي اللغات، فهي لم تزل قلقة من أن نقص الموارد المخصصة لبرامج التدريب الداخلي قد يحد من عدد المتدربين المتاحين، وأعادت اللجنة طرح مقترحها بشأن تأمين التمويل من موارد خارجة عن الميزانية.

٢٤ - وفيما يتعلق بمقترح إصدار المحاضر الموجزة باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تأخذ الجمعية العامة في اعتبارها آراء الهيئات التي يحق لها أن تطلب إصدار محاضر موجزة لاجتماعاتها. والأمر متروك للجمعية العامة كي تقرر في أمر الطلب إلى الدول الأعضاء بأن تحترم ما يتقرر بشأن تحديد عدد الكلمات التي تتضمنها تقارير هيئات المعاهدات.

٢٥ - وأخيرا، أيدت اللجنة الاستشارية المقترح المتعلق بترتيبات ''الدفع أولا بأول'' لقاء توفير خدمات المؤتمرات للصناديق والبرامج، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض الاحتياجات بمقدار ٨ ملايين دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣.

٢٦ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تولي أهمية كبرى لتوفير خدمات مؤتمرات ذات نوعية جيدة. وأشار إلى أن معدل استخدام خدمات المؤتمرات بصفة عامة في مراكز العمل الرئيسية الأربع يبلغ ٨٥ في المائة، وأعرب عن أمله في أن تبذل جهود إضافية لوضع معايير موحدة لإعداد التقارير على نطاق هذه المراكز، بغرض كفالة إمكانية مقارنة البيانات. وينبغي أن تمنح الأولوية لرفع معدل الاستخدام المتدني في نيروبي، حيث انخفض المعدل من ١٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ ثم إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وأشار المتحدث كذلك إلى أن معدل استخدام مركز المؤتمرات في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد انخفض من ٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٠ في المائة

عام ٢٠١٠، قائلا إن إدخال المزيد من التجديدات واتباع سياسة تسويق استباقية أكثر قوة سيكفلان رفع معدل استخدام المركز بالتأكيد، على الرغم من المنافسة مع المراكز الأخرى في أديس أبابا.

٢٧ - وأعرب المتحدث عن ترحيبه بارتفاع معدل تقديم الوثائق الموقتة في حينها، حيث بلغ هذا المعدل ٨٧ في المائة خلال الأشهر الخمسة الأوائل من عام ٢٠١١. وأعرب أيضا عن الإشادة بتجهيز إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات للوثائق الملتزمة بالقيد الزمني في المواعيد المحددة للتجهيز، قائلا إنه يتعين النظر في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة التزام الإدارات المعدة للوثائق بهذا القيد الزمني، مضيفا أنه يتعين على تلك الإدارات أيضا الالتزام بالشكل الذي حددته الجمعية العامة للتقارير، وبخاصة ما جاء في الجزء رابعا من قرارها ٢٤٨/٦٣. ومع أن المجموعة ستدرس التغيير المقترح إدخاله على الإطار الزمني لتجهيز الوثائق، فإنها غير مقتنعة بأن هذا التدبير سيعالج المشكلة الأساسية، أي تأخير تقديم الوثائق، وهي مقتنعة بأن تمديد الموعد الأقصى للتقديم قد يزيد من تفاقم المشكلة.

٢٨ - ومن الأهمية بمكان تطبيق خطة إدارية لتعاقب الموظفين في دوائر خدمات اللغات من أجل تحقيق أعلى مستويات الجودة في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، بطرائق تشمل الاتصال بالجامعات في جميع المناطق الجغرافية، وتبسيط عقد الامتحانات التنافسية.

٢٩ - وبينما قد تحقق الترجمة التحريرية التعاقدية وفورات في التكلفة، فإن الجودة النوعية يجب ألاّ تتأثر بصورة سلبية جراء ذلك، مما يستدعي توفير القدرات المناسبة لضبط الجودة على الصعيد الداخلي. وأعرب المتحدث عن ترحيب المجموعة بالمقترح المدرج في الميزانية البرنامجية المعروضة لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣، فيما يتعلق بإعادة تصنيف عدد من وظائف الرتبة ف-٤ في الترجمة التحريرية ووظائف الرتبة ف-٥ في الترجمة الشفوية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الشيء الذي سيعزز ضبط الجودة ويساعد على استقدام موظفي اللغات واستبقائهم في المكتب.

٣٠ - وينبغي أن تتخذ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تدابير تكفل عدم تأثير تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بصورة سلبية على الجودة النوعية لخدمات المؤتمرات وتوافرها أو على المساواة في المعاملة بين دوائر اللغات الرسمية الست وشروط العمل فيها. ويتعين منح الإذن باستخدام أماكن العمل التابعة للمنظمة للاجتماعات والمناسبات الخاصة والمعارض وفقا للتعليمات الإدارية ذات الصلة، شريطة أن تتسق هذه المناسبات مع أهداف المنظمة ومبادئها.

٣١ - وأشار المتحدث إلى أن مبادرة الإدارة المتكاملة للمؤتمرات على النطاق العالمي تهدف إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات في إدارة خدمات المؤتمرات، بغرض تيسير تقسيم العمل بصورة متوازنة بين المقر ومراكز العمل الأخرى، منبها إلى وجوب احترام الخصائص التي يتفرد بها كل مركز عمل واحترام مبدأ المساواة في الرتب بينها مقابل العمل المتساوي فيها.

٣٢ - وأخيرا، أشار المتحدث إلى أن الجمعية العامة قد أقرت، في قراراها ٢٣٦/٦١، بأهمية المؤتمرات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء وبضرورة توفير خدمات الترجمة الشفوية لكفالة سلاسة سير عملها.

٣٣ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقال إن لجنة المؤتمرات تستحق الإشادة لتقديمها تقريرا متوازنا. وأضاف أن معدل استخدام

خدمات المؤتمرات لم يزل أعلى من المستوى المرجعي المحدد على الرغم من تراجعه بمقدار نقطة مئوية في عام ٢٠١٠.

٣٤ - وأعرب عن القلق لأن عدداً كبيراً من موظفي اللغات سيتقاعد في المستقبل القريب، لا سيما في ضوء ارتفاع معدلات الشواغر في دوائر اللغات على نطاق مراكز العمل الرئيسية الأربعة بشكل عام وفي مكتب نيروبي بصفة خاصة. وقال إن تلك المشكلة تفاقمت جراء عملية استقدام موظفي اللغات المطولة. ويتوجب بذلك تنفيذ برنامج التخطيط لتعاقب الموظفين، الذي يركز على الاتصال بالجامعات وتبسيط الامتحانات التنافسية لدوائر اللغات. وطلب الحصول على معلومات مستكملة عن الحالة، وكذلك عن التقدم المحرز في ''مشروع أفريقيا'' الذي يهدف إلى بناء قدرات لتوفير خدمات المؤتمرات داخل البلدان الأفريقية، مشيرا إلى أن جامعة واحدة فقط في أفريقيا قد وقعت على مذكرة تفاهم مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وفقا للمعلومات المقدمة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٣٥ - وتماشيا مع موقف المجموعة الذي طال أمده والمتمثل في بذل كل جهد ممكن لكفالة تكافؤ مكتب نيروبي مع مراكز العمل الرئيسية الأخرى، رحبت المجموعة بمقترح الأمين العام بشأن ترفيع ١١ وظيفة من مستوى الرتبة ف-٤ إلى مستوى الرتبة ف-٥ في مكتب نيروبي، وأعربت عن توقعاتها بأن يكفل الأمين العام تنفيذ جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المكتب.

٣٦ - **السيد يامادا** (اليابان): قال إن توفير خدمات المؤتمرات يجب أن يتم على أفضل وجه من الكفاءة والفعالية، برغم ضرورة كفالة الجودة النوعية المناسبة لهذه الخدمات في الأمم المتحدة. ويتعين على الأمانة العامة بذلك أن تواصل مساعيها لتحقيق الكفاءات في مجال إنجاز خدمات المؤتمرات، عن طريق إدخال تدابير جديدة لتحقيق وفورات التكلفة، بينما يتعين على الدول الأعضاء أن تكف عن إضافة المزيد من موارد خدمات المؤتمرات بلا داع أثناء اتخاذها قرارات بشأن الطرائق الجديدة لعقد الاجتماعات.

٣٧ - ولكي يتسنى عكس مسار الانخفاض في معدلات استخدام خدمات المؤتمرات في مقار مراكز العمل الأربعة، يتعين أن تعترف الدول الأعضاء صراحة بأن عدم استخدام هذه الخدمات فيه إهدار للموارد وأن تبذل مزيدا من الجهود لعقد الاجتماعات وفقا للجداول وفي المواعيد المحددة لها. وأعرب المتحدث عن تأييد وفده للتدابير التي اقترحتها لجنة المؤتمرات في ذلك الصدد.

٣٨ - وقال المتحدث إن وفده لاحظ قلق اللجنة الاستشارية بشأن تدابير السفر في سياق قاعدة الجوار وإن الوفد سيسعى للحصول على مزيد من التوضيحات بشأن توصيات اللجنة في هذا الصدد. وفيما يختص باستعراض آليات الكفاءة والمساءلة في مجال إدارة المؤتمرات على نطاق مراكز العمل الأربعة، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٥، أعرب المتحدث عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية في أن مكتسبات الكفاءة القابلة للاستدامة يمكن تحقيقها من خلال تحسين التسلسل الإداري داخل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأعرب بوجه خاص عن أمل الوفد في أن يشهد تحسناً في إدارة الموارد المتاحة في إطار الباب ٢ من الميزانية.

٣٩ - وأعرب أيضا عن ترحيب وفده باعتزام الأمين العام العمل على تحقيق المزيد من الكفاءات من خلال سير العمل بالتتابع على أساس زيادة الوقت المخصص لتجهيز الوثائق من ٤ إلى ٦ أسابيع، وعن اعتقاده بأنه يتعين على اللجنة أن تنظر في ذلك المقترح. وأعرب أيضا عن رأي الوفد بأن نوايا الأمين العام الكامنة وراء المقترح المتعلق بالمحاضر الموجزة جديرة بالإشادة، مشيرا إلى أن تفاصيل الوفورات التي يمكن

تحقيقها من خلال ذلك المقترح قد أدرجت في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣. وقال إن الوفد يحث اللجنة على النظر في المقترح من جميع الزوايا.

٤٠ - وأخيرا، أعرب المتحدث عن ترحيب وفده بتوصية اللجنة الاستشارية بأن تخفض الاحتياجات في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣ بمقدار ٨ ملايين دولار، وعن تطلعه إلى مناقشة ذلك الموضوع في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤١ - **السيد بامي** (إثيوبيا): أعرب عن قلق وفده للتراجع الملحوظ في معدل استخدام مركز المؤتمرات في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، على الرغم من إشادة الوفد بجهود الأمين العام التسويقية المتواصلة الرامية إلى رفع معدل استخدام المركز، وعن التهنئة لإدارة اللجنة على إقامة شراكات مع أطراف فاعلة مختلفة من أجل التشجيع على اتخاذ أديس أبابا مقصداً لعقد المؤتمرات والسياحة. وقال إنه يبدو واضحا أن هناك الكثير الذي يتعين فعله من أجل الوصول إلى الرقم المرجعي لمعدل الاستخدام، البالغ ٨٠ في المائة. وأعرب أيضا عن الأسف لأن المرافق لا تصان على الوجه الصحيح، الشيء الذي سيخفض قدرتها على المنافسة. وقال إن الازدهار العمراني في أديس أبابا، بما في ذلك تطوير مرافق مؤتمرات غاية في الحداثة، يجعل اتباع استراتيجيات تسويق قوية وإبتكارية وكفالة صيانة المرافق دون إبطاء أشد أهمية من أي وقت آخر. وأضاف أن وفده يدعو إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى أن تواصل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استكشاف جميع الخيارات المتاحة لرفع معدل استخدام مركز المؤتمرات وكفالة قدرته على المنافسة، نظرا إلى قناعة الوفد بأن هذه الخيارات لم تستنفد بعد. وقال إن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب استراتيجيات واضحة وموارد كافية في آن واحد معا. ويمكن أيضاً استخلاص دروس هامة من التجارب الإدارية لمراكز مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى، التي توجد في مدن تكثر فيها مرافق المؤتمرات البديلة.

٤٢ - وفيما يتعلق بضرورة تجديد قاعة أفريقيا، التي تتبوأ مكانة بارزة في تاريخ أفريقيا السياسي، أعرب المتحدث عن تطلع وفده إلى النظر في تقرير الأمين العام المرحلي عن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي ينبغي أن يتضمن تقييما لحالة المرافق الراهنة في مقر اللجنة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥، وبخاصة قاعة أفريقيا وغرفة المؤتمرات ١.

٤٣ - **السيد ماينا** (كينيا): قال إن المشكلة المستمرة لمعدلات الشواغر العالية يجب أن تحل بلا مزيد من التأخير، مؤكدا أهمية كفالة تكافؤ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع مراكز العمل الثلاثة الأخرى فيما يتعلق بتخصيص الموارد ومستويات ملاك الموظفين. ويستدعي ذلك أن تواصل شعبة خدمات المؤتمرات في نيروبي النظر في جميع الخيارات لشغل الشواغر الحالية والمستقبلية. وقال في ذلك الصدد، إن وفده يلاحظ مع التقدير البرنامج الذي أطلقه مكتب نيروبي من أجل توفير التدريب العملي للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين الناشئين، الذين لم يجتازوا بعد امتحان الأمم المتحدة. وأعرب أيضا عن ترحيب الوفد بمشروع أفريقيا وعن رغبته في معرفة مدى التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر الأفريقي الأول لتدريب المترجمين التحريريين، والمترجمين الشفويين في مجالي المؤتمرات والخدمة العامة في أفريقيا، الذي تمثلت نتيجته الرئيسية في التعهد بتطوير برنامج لمنح درجة الماجستير في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وقال أيضا إن وفده سيكون ممتنا للحصول على معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته الإدارة في توقيع مذكرات تفاهم مع الجامعات المشاركة في مشروع أفريقيا، أو التي ترغب في المشاركة فيه، معربا عن قناعة الوفد بأن تطوير

شراكات مع الجامعات سيوفر حلا لمسألة ارتفاع معدل الشواغر في دوائر اللغات في الأجل الطويل.

٤٤ - وأخيرا، قال المتحدث إن وفده يحث الأمين العام بقوة على اتخاذ الخطوات الضرورية لرفع معدل استخدام مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إذ تظل هذه المسألة مصدر قلق مستمر.

٤٥ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إن وفده يؤكد مجددا اعتراضه على استخدام دول معينة أماكن عمل الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة معادية لدول أعضاء أخرى، وإن هذه الأعمال، التي تمثل انتهاكا للميثاق وجميع الأنظمة والإجراءات ذات الصلة للأمم المتحدة، تشوه سمعة المنظمة وتنال من مصداقيتها. وأضاف أن كوبا ستواصل رصد هذه الحالة بحرص وتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أية إجراء تراه مناسبا لمعالجتها.

٤٦ - وأعرب عن قلق وفده للاتجاهات التي برزت مؤخرا بممارسة الضغط على هيئات حكومية دولية مختلفة فيما يتعلق بإهدار الموارد المتاحة لخدمات المؤتمرات، على الرغم من أهمية عدم إهدار الموارد. ومع أن معدل الاستخدام يمثل أداة هامة للتحليل، فإنه لا ينبغي أن يشكل عقبة في طريق مداولات الهيئات الحكومية الدولية. وقد يؤدي الإغراق في التركيز على مسألة الاستخدام إلى تسييس تلك المسألة. إذ لا يفهم مثلا تبرير ممارسة الضغط على لجنة المؤتمرات كي تحسن معدل استخدامها للموارد، بينما يبدو بوضوح أن حساسية المسائل التي تعالجها تتطلب عقد مشاورات غير رسمية متعاقبة، بما في ذلك عقدها في أوقات متأخرة من الليل.

٤٧ - ويثير القلق أيضا أن بعض المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/118)، لا تراعي فيما يبدو ضرورة إتاحة فترة مناسبة للدول الأعضاء كي تحلل الوثائق التي توفرها الأمانة العامة. ويتعين النظر في مبادرة تعديل قواعد تقديم الوثائق بحذر بالغ. وتثير الجدل أيضا مقترحات أخرى، مثل المقترحات المتصلة بإصدار المحاضر الموجزة وتحديد عدد الكلمات في تقارير الدول الأعضاء إلى هيئات المعاهدات، ولن تؤدي تلك المقترحات إلى شيء سوى تكرار المناقشات الصقيعية التي جرت في العام الماضي استجابة لمقترحات مماثلة من الأمانة العامة.

٤٨ - وقال المتحدث إن وفده سيواصل عن كثب متابعة مداولات اللجنة بشأن مسائل أخرى ذات أهمية خاصة لعمل المنظمة، بما في ذلك الدعم المقدم لمجموعات إقليمية أخرى، مثل مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز، ومتابعة تأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على خدمات المؤتمرات.

٤٩ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال ردا على الأسئلة التي طرحتها الوفود، إن انخفاض معدل الاستخدام في مكتب نيروبي يعزى إلى المشروع العام لتطوير المكتب، الذي لا يزال مستمرا ويؤثر على جميع مرافق المؤتمرات هناك. وإذ شارف المشروع على الاكتمال، فقد شهد مكتب نيروبي زيادة ملحوظة في أنشطة المؤتمرات، ويتوقع أن ينعكس مسار اتجاه معدل الاستخدام إلى أسفل.

٥٠ - وفيما يتصل بالخطة الإدارية لتعاقب الموظفين في دوائر اللغات، جرت إفادة الدول الأعضاء مراراً بأن قسم الامتحانات والاختبارات في مكتب إدارة الموارد البشرية يعاني نقصا في التمويل. وإذا أخذ في الاعتبار أن لكل واحدة من اللغات الرسمية الست عدد مماثل من الاستخدامات، فإنه يتعين عقد ٣٦ امتحانا تنافسيا مختلفا كل عامين، أو ١٨ امتحانا كل عام، لكن المكتب لا يملك من الموارد سوى ما يؤهله لعقد نسبة ضئيلة من تلك الامتحانات كل سنة.

ويؤدي ذلك إلى استنفاد قوائم المرشحين التي تستخدمها اللجان الإقليمية أيضا لاستقدام الموظفين. ولن يكتب للخطة الإدارية لتعاقب الموظفين النجاح ما لم يعزز تمويل قسم الامتحانات والاختبارات وملاك موظفيه.

٥١ - وفيما يتعلق بمقترح تعديل اللوائح التي تحكم تجهيز الوثائق بالتحول إلى إطار زمني من ١٠ و ٦ و٤ أسابيع، ينبغي إدراك أن الضغوط الزمنية الناجمة عن التأخر في تقديم الوثائق من قبل بعض الإدارات المعدة لها، تجعل التجهيز المتوازي الذي تجري فيه عمليات التحرير وتحديد المراجع والترجمة التحريرية بصورة متزامنة، أمر لا يمكن تجنبه. إلا أنه يمكن التوسع في تطبيق نظام التجهيز المتتابع إذا زيد الزمن المخصص للإدارة من أجل تجهيز الوثائق إلى ٦ أسابيع، وهو نظام أكثر كفاءة ويتيح إمكانية تحقيق وفورات مالية. وقال وكيل الأمين العام إنه يعلم من واقع التجربة أن بعض الوفود، وبخاصة الوفود التابعة للبعثات الأصغر حجما، لا تستطيع على كل حال قراءة التقارير سوى قبل يوم أو يومين من انعقاد الاجتماع الذي تجري مناقشتها فيه في معظم الأحيان.

٥٢ - ولا تملك الإدارة موارد مكرسة للاتصال بالجامعات، وتخصص لهذه الجهود الوفورات التي تتحقق في مجالات أخرى. وكان وكيل الأمين العام قد وجه رسالة إلى البعثات الدائمة، في عام ٢٠٠٨، يطلب فيها إبلاغ الجامعات في بلدان كل منها بشأن برنامج الاتصال هذا، لكنه لم يتلق سوى عدد محدود من الردود. غير أن الإدارة وقعت مع الجامعات حتى الآن ١٩ مذكرة تفاهم تشمل برامج للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية باللغات الرسمية الست. وبدأت أيضا تعاونا غير رسمي مع الجامعات ذات الاهتمام التي لم تتأهل بعد لتوقيع مذكرات تفاهم، بوسائل تشمل تقديم المشورة والإذن للمترجمين الشفويين والتحريريين الأقدمين بتقديم تدريب مخصص في الجامعات المحلية أثناء ذهابهم في إجازات زيارة الوطن. وقد تحقق مثل هذا التعاون غير الرسمي مع جامعات في أفغانستان والمكسيك.

٥٣ - وفيما يتعلق بمشروع تطوير برنامج لعموم أفريقيا لمنح درجة الماجستير في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، لم يتم بعد الحصول على الدعم المتوقع من مصرف التنمية الأفريقي بعد أن حدث تغيير في قيادته. إلاّ أن المفوضية الأوروبية توفر أساتذة جامعات لتقديم محاضرات عن هذا البرنامج، ويسهم مترجمو الأمم المتحدة التحريريون والشفويون بمكتب نيروبي في المشروع من خلال التدريس في جامعة نيروبي. وسيعقد مؤتمر ثان لعموم أفريقيا بشأن تدريب المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في القاهرة.

٥٤ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وقال إن المجموعة ستسعى إلى الحصول على مزيد من المعلومات في المشاورات غير الرسمية بشأن مسألة توفير التمويل لبرنامج الاتصال بالجامعات الأفريقية. وفيما يختص بخطة تعاقب الموظفين، وبخاصة في مجالي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، قال إنه يتعين على الدوائر المعنية تحديد ما إذا كانت الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢ — ٢٠١٣ كافية لمعالجة شواغل الموارد البشرية التي سلط عليها الضوء.

٥٥ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أعرب، في معرض رده على النقاط التي أثارها ممثل كوت ديفوار، عن الأسف لعدم إمكانية طلب موارد إضافية في ميزانية فترة السنتين القادمة بسبب ضرورة فرض قيود على الميزانية في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بالتخطيط لتعاقب الموظفين، أكد السيد شعبان مجددا أن مترجمي الأمم المتحدة التحريريين والشفويين بمكتب نيروبي

يسهمون في تأهيل طلاب الجامعات للجلوس للامتحانات التنافسية في اللغات. وأضاف أن برامج التدريب الداخلي وسيلة أخرى لتوفير المساعدة للطلاب في الإعداد لهذه الامتحانات. وعلى الرغم من عدم قدرة المنظمة على مساعدة المشتركين في برامج التدريب الداخلي على مقابلة نفقات سفرهم، تمكن عدد من طلاب جامعة هيرزن في سانت بطرسبيرغ من المشاركة في التدريب الداخلي بمقر المنظمة في نيويورك، واجتاز اثنان منهم امتحان الأمم المتحدة التنافسي في اللغات عقب ذلك.

٥٦- **السيد روزاليس دياز** (نيجيريا): أشار، في معرض رده على تعليقات وكيل الأمين العام بشأن التغيير المقترح إدخاله على الإطار الزمني لتجهيز الوثائق بالتحول إلى نظام ١٠ و ٦ و٤ أسابيع، إلى أن الجمعية العامة قد أصدرت قرارا بأن يتم توزيع الوثائق قبل ٦ أسابيع على الأقل من موعد انعقاد الاجتماعات، وأن قرارها هذا صدر لأسباب معلومة. وقال إن اللجنة لا شأن لها بمناقشة الشؤون الداخلية لعمل البعثات الدائمة، وإن وفده يملك الحق السيادي في أن يقرر متى يقرأ الوثائق التي تعمم، لكن هذا القرار لا ينبغي أن يتأثر بعمليات تأخير نشر الوثائق. وأضاف أن القواعد التي ترسيها الجمعية العامة يجب أن تحترم على الرغم من اعتراف وفده بحجم العمل الكبير الذي تؤديه الإدارة والجهود الضخمة التي تبذلها في سبيل تطبيق قاعدة الأسابيع الستة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.